



تعليمات رقم ( 106 / 2013 )

إلى كافة المصارف العاملة في فلسطين

التاريخ: الثلاثاء، 06 آب، 2013

الموضوع: تعليمات بخصوص قانون الامتثال الضريبي على حسابات الأميركيين الخارجية  
FATCA

سعيًا من سلطة النقد الفلسطينية للحفاظ على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني والحرص على استمرار التعامل مع المصارف المراسلة الخارجية وتلافياً لمخاطر السمعة التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي. مرفق طيه التعليمات المتعلقة بالتعامل مع قانون الامتثال الضريبي على حسابات الأميركيين وتشتمل هذه التعليمات على المحاور التالية:

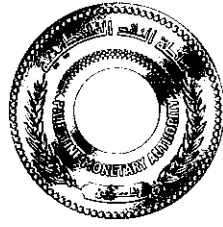
(1/1) مقدمة.

(2/1) الاجراءات الواجب اتخاذها من قبل المصارف.

(3/1) متطلبات السرية المصرفية.

(4/1) مخاطر عدم الامتثال.

بإدارة الرقابة والقياس  
سلطة النقد الفلسطينية



## (1/1) مقدمة:

أصدرت السلطات التشريعية الأميركية قانون الامتثال الضريبي على حسابات الأميركيين الخارجية FATCA، ويستهدف هذا القانون المواطن الأميركي، أي الحاصل على الجنسية أو من لديه إقامة قانونية Green Card أو إقامة فعلية في الولايات المتحدة الأميركية، والشركات التي يكون لأميركيين مساهمات فيها تتجاوز 10% من رأسمالها، ويخضعون نتيجة لذلك للتشريعات الضريبية الأميركية، بفعل احتفاظهم بحسابات مالية مفتوحة في الخارج لدى المؤسسات مالية أجنبية من مصارف وغيرها. ويلزم القانون المصارف بالتصريح عن أي عملاء لهم علاقة بالولايات المتحدة ويخضعون للضرائب الأميركية وفق متطلبات القانون. وتعمل حالياً سلطة النقد وجمعية البنوك بالتنسيق مع السلطات المختصة على دراسة آليات تطبيق القانون وذلك من خلال تقييم إيجابيات وسلبيات النماذج المتاحة للتطبيق.

## (2/1) الاجراءات الواجب اتخاذها من قبل المصارف:

يطلب من كافة المصارف اتخاذ الاجراءات اللازمة للتعامل مع قانون الامتثال الضريبي على حسابات الأميركيين وخاصة ما يلي:

1. تشكيل لجان فنية والاستعانة بالمستشارين القانونيين والماليين والخبراء في هذا المجال لاعداد آليات للتعامل مع متطلبات القانون المذكور.
2. اعداد السياسات والاجراءات اللازمة للامتثال لمتطلبات القانون واعتمادها من مجلس ادارة المصرف او الجهة ذات الصلاحية، بما يشمل آلية التعامل مع العملاء الذين يرفضون الخضوع لمتطلبات القانون.
3. تدريب وتوعية الموظفين بمتطلبات القانون وخاصة مراقبي الامتثال.
4. حصر وتقييم وتصنيف الحسابات الخاضعة لمتطلبات القانون.
5. تحديث بيانات العملاء والتحري عن العملاء الأميركيين.
6. تطبيق اجراءات العناية المهنية الواجبة على العملاء.



7. تعديل العقود والمستندات ونماذج فتح الحسابات بما يكفل الالتزام بمتطلبات القانون.
8. إجراء التعديلات اللازمة على قاعدة اعرف عميلك بما يتواءم مع متطلبات القانون .
9. توقيع العملاء على النماذج المطلوبة وفق متطلبات القانون.
10. التعديل على الأنظمة البنكية بما يساهم ويساعد في الامتثال لمتطلبات القانون.
11. اعداد نماذج رفع السرية المصرفية لغايات تطبيق هذا القانون فقط.
12. الالتزام بالجدول الزمنية الصادرة عن مصلحة الضرائب الامريكية والمتعلقة بالاطار الزمني للتطبيق.
13. المتابعة المستمرة للتطورات والتعليمات التي ستصدر عن مصلحة الضرائب الامريكية بالخصوص.

### (3/1) متطلبات السرية المصرفية:

يتوجب على المصارف مراعاة المادة 32 من قانون المصارف المتعلقة بالسرية المصرفية والحصول على موافقة العميل الخطية على تزويد مصلحة الضرائب الامريكية بمعلومات عن الحسابات المالية للعملاء الأمريكيين، وصياغة المستندات المتعلقة بذلك بالتشاور مع المستشار القانوني للمصرف على ان تكون فقط لغايات تطبيق قانون الامتثال الضريبي الامريكي.

### (4/1) مخاطر عدم الامتثال:

ان عدم التزام المصارف بمتطلبات القانون قد يعرضها لمخاطر قطع العلاقة مع المصارف المراسلة، بالاضافة الى مخاطر السمعة وعلى مراقبي الامتثال ومدراء المخاطر اعداد تقرير يحدد به مخاطر وتكلفة عدم الامتثال او الإخلال بمتطلبات هذا القانون ورفعها للإدارة العليا في المصرف.